المحاضرة الثانية

1-1-التمثل النحوي للجملة عند النحاة العرب

اجتهد الدارسون منذ أقدم العصور على اختلاف منازعهم ومناهجهم في تحديد مفهوم مصطلح الجملة، فقدموا عددا ضخما من التعريفات أربى على ثلاثمائة تعريف ، وهذه الكثرة تبرز الصعوبة في تحديد مفهومها، فهي على كثرتها غير جامعة ولا مانعة كما يقول المناطقة. ذلك-وحسب ما ذهب إليه محمود نحلة- نعرف معرفة حدسية حدود الجملة تقريبا، ولكننا لا نستطيع أن نعبر تعبيرا دقيقا أو نضع المعايير الضابطة لهذا الحدس.[8] ولم يكن النحاة العرب القدامى بمنأى عن هذه الاختلافات التي طالت مفهوم الجملة، فقد أولوها اهتمامهم، ودرسوا أنماطها وطريقة بنائها، وضوابط تشكيلها ورسم بنيتها التركيبية والدلالية، وربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظمها وضوابط تحكمها وتسوغها كالزيادة في بنيتها والتقديم والتأخير والحذف.. ولئن جاءت دراستهم موزعة على الأبواب المختلفة التي تمثل الوظائف النحوية فلأن ذلك ينسجم مع منهجهم العام.[9] وهو منهج تحليلي غايته فهم اللغة وأبعادها المتنوعة وتحليلاتها المختلفة.

أ- حد الجملة

الجملة لغة كما ورد في الصحاح للجوهري(ت393هـ) قوله:« الجملة واحدة الجمل وأجمل الحساب رده إلى الجملة».[10] وجاء في لسان العرب لابن منظور(ت711هـ):« والجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء وأجمل الشيء جمعه عن تفرقه، وأجمل له الحساب كذلك، والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره. يقال : أجملت له الحساب والكلام إذا أرددته إلى الجملة».[12]

أما من ناحية الاصطلاح فقد تعددت الآراء في تعريفها بسبب تعدد المعايير التي استند إليها مما أدى إلى تنوع التعريفات.[13] ومن يتتبع مصطلح الجملة في التراث النحوي يجد أنه كان يختلط بمصطلح الكلام عند المتقدمين.

فسيبويه مثلا لم يستخدم مصطلح الجملة على الوجه الذي تناوله به من جاء بعده ، ولم يعثر على كلمة الجملة في كتابه إلا مرة واحدة، جاءت فيها بصيغة الجمع، ولم ترد بوصفها مصطلحا نحويا و وردت بمعناها اللغوي.[١٣] وهو ما يستمد من قوله: « وليس شيئا يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا، لأن هذا موضع الجمل».[14] وقد ورد عنده بدلالات مختلفة، فهو يستخدمه بمعنى الحديث والنثر واللغة والجملة أيضا. تقول الباحثة أولكر موزال (Mozal Iker):« إذا تتبعنا المواضع التي استخدم فيها سيبويه الكلام بمعنى الجملة فإننا لا نستطيع أن نستنبط منها تعريفا دقيقا للجملة».[15] فالجملة عنده جزء من الكلام مستغن بنفسه، وأنها تنتهي بالسكوت أو بإمكان انقطاع الكلام، وهو ما يتضح من خلال قوله:« ألا ترى أنك لو قلت(فيها عبد الله) حسن السكوت وكان كلاما مستقيما كما حسن واستغنى في قولك :(هذا عبد الله).[16] وهذا يعني حسب محمود نحلة أن(فيها عبد الله) و(هذا عبد الله) جملتان تامتان لا نحتاج فيهما إلى شيء نضيفه

ويمكن أن ينقطع الكلام بعدهما.[17] وعلى العكس من ذلك فان(هذا) وحده ليس جملة وكذلك(كان عبد الله) ليست جملة، على حين أن(ضرب عبد الله) جملة. فالجملة في تصوره قطعة من الكلام مستغنَية بنفسها يمكن السكوت أو انقطاع الكلام بعدها.[18]

ويعدّ المبرد(ت 285ه) أول من استعمل مصطلح الجملة من الرعيل الأول وذلك حين تعرض للحديث عن الفاعل حيث يقول:« هذا باب الفاعل وهو الرفع وذلك في قولك: قام عبد الله وجلس زيد وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يستحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل منزلة الابتداء والخبر إذ قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك القائم زيد.[19] وقد اشترط في الجملة أن يحسن السكوت عليها وتؤدي الفائدة للمخاطب، وهذا ما ركز عليه تلميذه ابن السراج الذي استخدم مصطلح الجمل المفيدة ، وهي على ضربين، إما فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر.[20]

في حين انقسم النحاة الذين جاءوا بعد القرن الرابع الهجري في تعاملهم مع هذين المصطلحين الجملة والكلام إلى اتجاهين مختلفين، اتجاه أول يرى أن الكلام غير الجملة واتجاه ثان يراه إياها . ومن الذين تبنوا الاتجاه الأول على سبيل الذكر لا الحصر نذكر ابن جني(ت392ه)، الذي يرى أن الكلام جنس للجمل التوأم مفردها ومثنَاها ومجموعها كما أن القيام جنس للقومات مفردها ومثَناها ومجموعها، فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواردة من الكلام.[21]وكذلك رضي الدين الإستراباذي (ت686ه) الذي يرى أن ثمة فرقا بين المصطلحين حيث يقول:« أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أُسندت إليه والكلام الذي تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس».[22] وقد تبعه ابن هشام الذي يرى أن الكلام يمكن السكوت عليه، أما الجملة فتعني عناصر الإسناد، كالفعل مع فاعله والمبتدأ وخبره، وفي ذلك يقول: « الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد هو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ: قام زيد، والمبتدأ وخبره كـ : زيد قائم وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون« جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام ».[23]

أما الذين تبنوا الاتجاه الثاني فنذكر منهم على سبيل التمثيل الزمخشري (ت538ه) الذي يرى أن الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك و"بشر صاحبك" أو في فعل واسم كقولك: "ضرب زيد ، وانطلق بكر" وتسمى جملة.[24] ويظهر أنه اشترط الإسناد في الجملة، وفي هذا إشارة للتركيب الذي ينعقد به الكلام وتحصل منه الفائدة، ولا يحصل ذلك إلا في اسمين نحو: الجو جميل لأن الاسم كما يكون مخبرا عنه قد يكون خبرا من فعل واسم نحو: قام زيد وانطلق بكر، فيكون الفعل خبرا والاسم مخبرا عنه، ولا يتأتى ذلك من فعلين لأن الفعل نفسه خبرا و لا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه.[25] وسار على ذلك ابن يعيش (ت643ه) الذي

يقول:« اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة، نحو "زيد أخوك"، وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى».[26] وقد ذهب في شرح مذهب الزمخشري في التوحيد بين مفهومي الكلام والجملة إلى أن مما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والقول والكلم. والجواب أن الكلام عبارة عن جمل مفيدة، وهو جنس فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها، كما أن الكلمة جنس للمفردات.[27]

الرتبة : مفهومها وأنواعها

أولا- مفهوم الرتبة :

1- لغة : رتب رتوبا : ثبت واستقر في المقام الصعب ، ورتبه أثبته وأقره وجعله في مرتبته ... (المرتبة) : الرتبة و المرتبة كل مقام شديد [1] .

ترتب يقال يترتب عليه كذا : يستقر وينبني ، الرتبة المنزلة و المكانة أو المنزلة الرفيعة ودرجة من درجات الشرف [2] .

إن الرتبة في اللغة لا تخرج عن معنى الثبات و الاستقرار و المنزلة.

2- اصطلاحا :

جاء في كتاب « البيان في روائع القرآن » أن : " الرتبة قرينة من قرائن المعنى أن موقع الكلمة من الكلمة قد يدل على وظيفتها النحوية ، فالفرق بين (قام زيد) و (زيد قام) فرق في موقع الاسم المرفوع من الفعل ، وقد ترتب عن اختلاف هذا الموقع أن جعل زيد في الجملة الأولى فاعلا وفي الثانية مبتدأ " [3] . و ذكر تمام حسان أن الرتبة محفوظة و غير محفوظة ، فأما المحفوظة " قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها ، و من الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول عن الصلة و الموصوف عن الصفة ... " [4] أما الرتبة غير المحفوظة " فتأذن أحيانا بالتقديم والتأخير وهو ما يعرف بتشويش الرتبة ويتحكم فيها عكسها أحيانا أخرى إذا اقتضت ذلك ضرورة تركيبة فيصبح العكس رتبة محفوظة كرتبة الكاف في نحو: (أكرمك الله) " [5] و قد تضطر الرتبة غير المحفوظة لتكون محفوظة لأمن اللبس ويظهر في قول تمام حسان " إن

---

1 ينظر المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، ط 4 ، 2004 ، ص 226-227 .

2 المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، وزارة التربية و التعليم مصر ، دط ، 1994 ، ص 253 .

3 البيان في روائع القرآن ، تمام حسان ، عالم الكتب القاهرة ، ط1 ، 1993 ، ص 91 .

4 اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 207 .

5 البيان في روائع القرآن ، تمام حسان ، ص 227 .

الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها وذلك في نحـــو: (ضرب موسى عيسى) [1].

وقد تحدث تلميذه حماسة عبد اللطيف عن حرية الرتبة بقوله : " يقوم العنصر الدلالي أحيانا عند فقدان ما يميز الوظائف النحوية بعضها من بعض بالتمييز بين الوظائف النحوية مما يتيح لها حرية الرتبة فتقدم من تأخير أو تؤخر من تقديم ، و من ذلك أن النظام اللغوي يلزم أن يتقدم المبتدأ و يتأخر الخبر إذا استوى الطرفان في التعريف أو التنكير و لم تكن هناك قرينة لفظية أو حاليـــة معنوية تبين أحدهما من الآخر " [2] .

و ذكر تمام حسان أن هناك رابطا بين الرتبة و الظاهرة الموقعية بقوله : " و يظهر أن بـــين الرتبة النحوية و الظواهر الموقعية رحما موصولة ، لأن الرتبة حفظ الموقع و الظاهرة الموقعيـــة هي تحقيق مطالب الموقع " [3] و أن التجاذب بين الرتبة و البناء أكثر تجاذب بين الرتبة و الإعراب وتتجاذب في المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبنى آخر [4].

1 اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 208 .

2 النحو و الدلالة ، حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق القاهرة ، ط1 ، 2000 ، ص 138 .

3 اللغة العربية معناها و مبناها ، تمام حسان ، ص 208 .

4 ينظر المرجع نفسه ، ص 208 .

و من يتابع مفهوم الرُّتبة عند النُّحاة يجد أنَّهم انطلقوا في ذلك من جملةٍ من القواعد،و من ذلك أنَّ رتبة العامل قبل المعمول[5]، و رتبة المخفوض بعد الخافض[6]. و المرفوع يأتي بعد رافعه[7]، و المجزومُ بعد جازمه[8]، و التابع بعد المتبوع،[9] و الضمير بعد ما يعود عليه من الاسم الظاهر. [10]

و تراهم في أحاديثهم يفرقون بين نوعين من الرُّتب :

1- الرُّتب المحفوظة : من ذلك أنَّه إذا وجد في الكلام لبس فإنَّ الرتبة تبقى محفوظة،[11] و من ذلك رتبة الفاعل ، و النَّائب عن الفاعل .

2- الرُّتب غير المحفوظة : يكون ذلك إذا عرض عارضٌ ، كأن يتَّصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول به ، فيقدَّم المفعول على الفاعل ، و في هذه الحال تنقض الرُّتبة ، و تنتهك[12]، و يوضِّح ابن جنِّي هذا الانتهاك بقوله :" فاعلم إذاً أنَّه لا تنقض مرتبةٌ إلاَّ لأمرٍ حادثٍ ، فتأمَّله و ابحث عنه"[13] ، و هذا الفهم يؤدِّي إلى أنَّهم لم يكونوا غافلين عن هذا الانتهاك للتَّركيب و دلالته ، فابن جنِّي يطلب معرفة سرّ ذلك ، و ربَّما يكون ذلك هو المعنى الذي يريده المتكلِّم ، و سنحاول فيما يأتي استعراض الرُّتب النَّحويَّة ، على حسب الأبواب الَّتي تنتمي إليها.

1- الفاعل : رتبته المحفوظة أن يأتي بعد عامله، ولم يسمح النُّحاة بتقديمه عليه[14].

2- نائب الفاعل : يحمله النحاة على الفاعل في أحكامه ، فرتبته محفوظة بعد عامله[15].

3- المبتدأ : رتبته أن يأتي قبل الخبر ، و هي غير محفوظة[16].

4- الاسم و الخبر في باب (كان و أخواتها) : يحمل النُّحاة ذلك على باب (المبتدأ) [17].

5- الاسم و الخبر في باب (إنَّ و أخواتها) : رتبة الاسم قبل الخبر ، و هي محفوظة إلاَّ إذا كان الخبر شبه جملة[18].

6- الحروف العاملة عمل ليس: اشترط فيها النُّحاة لتعمل أن يتقدَّم اسمها على خبرها ، و ذلك في لغة الحجاز، و قد تنتهك هذه الرتب فتهمل هذه الحروف.

7- المفعول به : رتبته غير المحفوظة أن يأتي بعد الفاعل[19].

(5) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، دون ذكر دار النشر أو الطبعة أو التاريخ ، 1/ 330 .

(6) ينظر : الأصول ، 2/ 226 .

(7) ينظر : الخصائص ، 2/ 385 .

(8) ينظر المصدر السابق ، 2/ 388 .

(9) ينظر : الأصول ، 2/ 225 .

(10) ينظر المصدر السابق ، 2/ 238 .

(11) ينظر المصدر السابق ، 2/ 245- 246 .

(12) الخصائص ، 293/1 . 294.

(13) المصدر السابق ، 300/1

(14) ينظر : المقتضب ، 128/4

(15) ينظر :الخصائص، 385/2

(16) ينظر الأصول ، 1/ 59 .

(17) ينظر المصدر السابق ، 1/ 86 .

(18) ينظر : الكتاب ، 1/ 59 ، 2/ 143 .

(19) ينظر : الكتاب ، 1/ 108 .

8- المفعول المطلق : رتبته غير المحفوظة أن يأتي بعد الفاعل و المفعول ، و لكنَّه قد يتقدَّم على عامله وجوباً إذا كان ممَّا له الصَّدارة .[20]

9 المفعول له رتبته غير محفوظة[21].

10- المفعول معه : رتبته محفوظة بالنِّسبة إلى عامله ،و غير محفوظة بالنِّسبة إلى الفاعل[22].

11-المفعول فيه (الظرف) : رتبته بعد عامله ، و هي غير محفوظة ، لأنَّه باب الاتِّساع و التَّصرُّف[23].

12- الحال : رتبتها غير محفوظة مع العامل المتصرِّف ، و محفوظة مع العامل غير المتصرف[24].

13- التمييز : رتبته محفوظة بالنِّسبة إلى العامل فيه[25].

14- المستثنى : رتبته محفوظة بالنِّسبة إلى العامل فيه و أداة الاستثناء[26].

15- المجرور : رتبته المحفوظة بعد الجار[27].

16- التابع : رتبته المحفوظة بعد المتبوع[28].

17- أسلوب الشرط : رتبته محفوظة ، حيث تأتي أداة الشرط و بعدها فعل الشَّرط ، ثمَّ جواب الشَّرط[29].

18- أسلوب القسم : رتبته محفوظةٌ أيضاً ، حيث يأتي القسم ، و بعده جواب القسم[30].

19- جملة صلة الموصول : رتبتها محفوظةٌ أيضاً ، فهي تأتي بعد الموصول[31].

20- العوامل غير المتصرِّفة : رتب معمولاتها أن تأتي بعدها ، و هي رتبٌ محفوظة[32].